الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

03 **ذو القعدة** 1441 –24 **يونيو** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

هيئة حقوق الإنسان عن القرار الخاص بحج هذا العام: واجب شرعي وإنساني

أكدت أن إقامته بأعداد محدودة جداً جاءت للمحافظة على الأمن الصحي العالمي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 ذو القعدة 1441هـ - 24 يونيو 2020م
https://sabq.org/jqTwQH

قالت هيئة حقوق الإنسان إن قرار إقامة حج هذا العام بأعداد محدودة جدا لمختلف الجنسيات من الموجودين بالمملكة يأتي انطلاقاً من الواجب الشرعي والإنساني. وأكدت الهيئة في تغريدة لها اليوم عبر حسابها في تويتر، أن القرار جاء أيضاً للمحافظة على الأمن الصحي العالمي.وكان وزير الحج والعمرة الدكتور محمد بن صالح بنتن، قد أكد أمس أن المملكة العربية السعودية تتشرّف في كل عام بخدمة الملايين من ضيوف الرحمن وتعمل على تسهيل وتيسير كل السبل والإجراءات لعموم المسلمين من مختلف الجنسيات؛ لتمكينهم من أداء مناسك الحج والعمرة وتقديم أفضل الخدمات لهم تنظيميًّا وصحيًّا وأمنيًّا، بمتابعة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله- لمسيرة الحج ومسيرة ضيوف الرحمن أثناء وجودهم في المشاعر.وقال خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع وزير الصحة الدكتور توفيق بن عبدالعزيز الربيعة، إنه في ظل استمرار هذه الجائحة وارتفاع معدلات الإصابات عالميًّا وسهولة تفشي العدوى ولصعوبة التنقل بين دول العالم للوصول إلى المملكة العربية السعودية وللحفاظ على الأمن الصحي العالمي؛ فقد تَقرر إقامة حج هذا العام 1441هـ لأعداد محدودة جدًّا لأداء مناسك الحج من مختلف جنسيات الموجودين والمقيمين في المملكة العربية السعودية، وتمكينهم من أداء الركن الخامس من أركان الإسلام بشكل آمن صحيًّا وبما يحقق التباعد الاجتماعي اللازم لضمان سلامة الإنسان وحمايته.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أمير الرياض يطلع على تقارير ميدانية لمقرات سكن العمال

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 ذو القعدة 1441هـ - 24 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1828165

اطلع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض على التقارير الميدانية والإحصائيات الصادرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية لقياس كفاءة وإنتاجية عمل لجان دراسة مقرات سكن العمالة للحد من انتشار فيروس كورونا بين العمالة الأجنبية، والمشكلة في جميع مناطق المملكة، وما تضمنته تلك الإحصائيات من أن اللجان الميدانية المشكلة لتصحيح وضع مقرات سكن العمالة في منطقة الرياض حصلت على أعلى إنتاجية من بين اللجان في المناطق الأخرى، وذلك من حيث عدد الزيارات لمقرات سكن العمال، مما أسهم بإيجاد أعلى عدد غرف عزل داخل مقرات سكن العمالة مقارنة بالمناطق الأخرى.

وشكر سموه جميع المشاركين في أعمال اللجان بالمنطقة على جهودهم، ووجه سموه اللجان في منطقة الرياض بالاستمرار في القيام بمهامهم.

توصيات لمراجعة شروط حجج الاستحكام وتأهيل قضاة قسمة الأموال

تأجيل حسم إلزام المحاكم بآلية إعلام الزوجة بتعدد زوجها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 ذو القعدة 1441هـ - 24 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1828168

أجل عدد من أعضاء الشورى توصياتهم على تقرير أداء وزارة العدل للعام المالي 39 - 1440 إلى تقرير مقبل بعد قناعتهم بوجهة نظر اللجنة القضائية بالمجلس، ومن أبرز تلك التوصيات ما طالبت به العضو سلطانه البديوي "تنفيذ برنامج تدريبي لتأهيل قضاة في المحاكم على إجراءات قسمة الأموال المشتركة رضا وقضاء بما يساهم في تفعيل لائحة قسمة الأموال المشتركة ومعالجة تعطل قضايا تقسيم التركات لسنوات طويلة، وقد بررت توصيتها بأن تقليص مدة التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة يعد أحد أهداف وزارة العدل وقسمة التركات هي إحدى القضايا التي تأخذ أوقاتا طويلة في المحاكم قد تصل إلى عقود في حال وجود الأموال المشتركة كان لزاما على الوزارة تأهيل القضاة للتعامل مع هذه القضايا المعقدة سواء من الناحية الشرعية أو الإجرائية، كما أصدرت الوزارة لائحة تختص بقسمة الأموال المشتركة وقد تضمنت مواد تفصل في حالات التركات، وتنفيذ بعض اللوائح يحتاج لتأهيل لمعرفة كيفية تفسيرها وتكييفها بالشكل الصحيح، وأشارت البديوي إلى أن وزارة العدل أوضحت أنها قامت بتعيين قضاة جدد تفوق العام السابق للتقرير وهذا يعني ضرورة تأهيل قضاة ذوي خبرة وإمدادهم بالخبرة المطلوبة لعرض قضايا التركات عليهم، ولفتت العضو إلى لجوء كثير من المواطنين إلى مكاتب المحاماة حين يشعرون بعجز القضاة عن حل مشكلتهم رغم أن بعض الورثة في بعض الحالات يكون في وضع التراضي، كما أن مكاتب المحاماة غير متوفرة في بعض مدن وقرى المملكة مما يجعل الورثة في وضع الانتظار لسنوات لحكم القضاء.

ومن التوصيات المؤجلة ما تقدم به عضو الشورى سلطان آل فارح وشاركه العضو سعيد المالكي وطالبا وزارة العدل بمراجعة بعض الشروط المطلوبة لاستخراج حجج الاستحكام ومنها شرط الإحياء قبل العام 1387 وبعض الشروط المطلوبة في الشهود عند ضبط الصك، وقد أكدت مبررات التوصية أن هناك تفاوتاً كبيراً في بعض المناطق من قبل القضاة في الأخذ بهذه الشروط، ووجود مخططات وأحياء سكنية نشأت خلال الفترة الماضية، كما أن هناك صعوبة في الحصول على شهود بعمر 66 سنة لإثبات الإحياء، إضافة إلى أن هذه الاشتراطات تطيل إجراءات الحصول على تلك الحجج، وتجبر بعض الأشخاص للبحث عن شهود بأي طرق ملتوية.

وحسب تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل العام المالي 39 - 1440 فقد تأجلت توصية تدعو الوزارة إلى إلزام المحاكم بوضع آلية للتأكد من علم الزوجة في حال ارتباط زوجها بعقد زواج آخر، أسوة بما تم إقراره مؤخراً بإشعارها حال قيام زوجها بتطليقها، وقد اشترك في هذه التوصية محمد النقادي ونورة المري، وجاء في مسوغاتها الحفاظ على الأسرة والأبناء وفق النظام الأساسي للحكم، كما أن الإسلام حث على إشهار الزواج وجعله أحد شروط نجاح عقد الزواج ومن باب أولى أن يتم إبلاغ من قد تصبح طرفا فيه بحكم وجود الأبناء وحق الورثة فإذا كان الإشهار شرطا للزواج الشرعي فإنه يجب أن تكون الزوجة الأولى ضمن من يتم إعلامهم بارتباط زوجها بأخرى، لأن اشتراط الإشهار يدل على نفي السرية في الزواج.

وأوضحت مبررات هذه التوصية أن الأساس في عقد النكاح الصدق وعدم الغش والتدليس، لأنه في حال عدم معرفة المرأة بارتباط زوجها بامرأة أخرى قد يلحق بها الضرر وبالأبناء، إضافة إلى أن الزواج السري له أثار سلبية حتى على الزوجة الثانية، وعلى أبنائها، مبينه وفقا لصحف محلية أنه في كثير من الحالات يحرم الأبناء من التعليم والحقوق بسبب السرية في الزواج.

وتأجلت توصية مشتركة للعضوين موضي الخلف ولطيفة الشعلان نصت "على وزارة العدل عدم قبول دعاوى التغيب ضد المرأة التي أتمت 21 سنة من العمر"، وجاء في مبررات هذه التوصية أن الأصل في الأنظمة ألا يتعارض بعضها مع بعض، ولا ينقض بعضها بعضا، وبما أنه قد صدرت تعديلات على نظامي وثائق السفر والأحوال المدنية بما يمنح المرأة حقوقا مساوية للرجل دون أي تمييز في استصدار الجواز والسفر ومحل الإقامة فإن استمرار وزارة العدل في قبول دعاوى التغيب ضد النساء يعد من باب التناقض والتعارض الواضحين، إضافة إلى ضمان العدل والمساواة كما كفلهما النظام الأساسي للحكم في المملكة الذي تنص مادته الثامنة على "أن يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة وفقا للشريعة الإسلامية" كما تضمن النظام أيضا 12 مادة تؤكد مبدأ المساواة، وتكفل تمتع الجميع بحقوق الإنسان دونما أي تمييز.

إلى ذلك، وافق عدد من الأعضاء على سحب توصياتهم الإضافية على تقرير وزارة العدل وقناعتهم بوجهة نظر اللجنة القضائية تجاهها، ومن ذلك توصية العضو فيصل الفاضل، ونصها: "على وزارة العدل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء العمل على مراجعة قواعد تعيين القضاة وتطويرها بما يكفل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الراغبين الذين تتوفر لديهم الشروط المقررة دون تمييز"، كما سحبت العضو إقبال درندري توصيتها، ونصها: "على وزارة العدل، بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء، اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لتعديل نظام المرافعات وما يتعلق به من لوائح، بما يضمن حق المرأة البالغة الراشدة، في أن تعقد زواجها بنفسها أو أن توكل غيرها، دون اشتراط إذن ولي"، كما تراجع عبدالمحسن آل الشيخ وهادي اليامي وأيوب الجربوع ووائل الإدريسي عن توصيتهم التي طالبوا فيها وزارة العدل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء للإعلان عن الوظائف القضائية الشاغرة، كما وافق فيصل الفاضل وعالية الدهلوي ونورة المساعد وإقبال درندري، على سحب توصيتهم المشتركة ونصها "على وزارة العدل، بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء، العمل على وضع ضوابط للطلاق والخلع والفسخ موحدة وملزمة للقضاة، تكفل إنصاف الطرف المتضرر ماديا ومعنويا."

المجلس يدين الاعتداءات الحوثية على المملكة والعدوان التركي - الإيراني على الأراضي العراقية

مجلس الوزراء يستعرض تطورات جائحة كورونا

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 ذو القعدة 1441هـ - 24 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1828173

عقد مجلس الوزراء جلسته أمس ـ عبر الاتصال المرئي ـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ. وفي بدء الجلسة، اطلع مجلس الوزراء على جملة من التقارير ذات الصلة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19). ومستجداتها على الصعيدين الوقائي والعلاجي محليا وعالميا، وما حققته أعمال الرصد الاستباقي والتقصي من إسهام في الحد من انتشار الفيروس، والحالات المسجلة في المملكة، وتابع ما يقدم لها من الاهتمام والعناية الطبية والرعاية الصحية، ومواكبة جهود الجهات المعنية لكل مرحلة، وبخاصة فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والسلوكيات الصحية، والقدرات الاستيعابية للتعامل مع الفيروس، وتكامل الخدمات الطبية.

أمن جمهورية مصر العربية جزء لا يتجزأ من أمن المملكة

وشدد المجلس على المواطنين والمقيمين وأرباب الأعمال كافة استشعار المسؤولية، وضرورة التقيد بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، والالتزام بالتوجيهات الصادرة من الجهات المختصة، وتطبيق جميع البروتوكولات الوقائية المعتمدة، وذلك إثر صدور الموافقة الكريمة على رفع منع التجول بشكل كامل في جميع مناطق ومدن المملكة، والسماح باستئناف جميع النشاطات الاقتصادية والتجارية، مؤكداً أن ذلك يأتي انطلاقاً من حرص القيادة الرشيدة على عودة الحياة لطبيعتها دون التأثير على صحة الجميع وسلامتهم، وللمضي قدماً في الخطط والمبادرات الداعمة للمحافظة على المكاسب الاقتصادية، واستمرار التنمية والتقدم والعمل على دعم الاقتصاد المحلي بكل الوسائل الممكنة.

دعوة المواطنين والمقيمين لاستشعار المسؤولية والتقيد بالإجراءات الاحترازية

وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، أن مجلس الوزراء تطرق إلى ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين، - أيده الله - من الرعاية والعناية والحرص الدائم، على تمكين ضيوف الرحمن من أداء مناسك الحج والعمرة في أمن وصحة وسلامة، وما اتخذته من الإجراءات الاحترازية لحمايتهم، منذ بدء ظهور الإصابات بفيروس كورونا، مؤكدا أن قرار إقامة حج هذا العام 1441هـ بأعداد محدودة جدًا لأداء مناسك الحج لمختلف الجنسيات من الموجودين داخل المملكة، يأتي حرصًا على إقامة الشعيرة بشكل آمن صحياً ولضمان سلامة الإنسان وحمايته من مهددات هذه الجائحة، وتحقيقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ النفس البشرية بإذن الله.

وجدد المجلس إدانة المملكة واستنكارها الشديدين لإطلاق الميليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران (8) طائرات دون طيار (مفخخة) و (3) صواريخ بالستية لاستهداف الأعيان المدنية والمدنيين بالمملكة، مؤكداً أن هذه المحاولات عمليات إرهابية تستهدف المدنيين الأبرياء والتجمعات السكانية وتهدد حياة المئات من المدنيين بطريقة متعمدة وممنهجة، مما يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية.

أمن مصر والعراق

استعرض مجلس الوزراء، تطورات الأحداث ومستجداتها عربيا وإقليميا ودولياً، مجددا تأكيد المملكة على أن أمن جمهورية مصر العربية جزء لا يتجزأ من أمن المملكة والأمة العربية بأكملها، ووقوفها إلى جانب مصر في حقها بالدفاع عن حدودها وشعبها من نزعات التطرف والميليشيات الإرهابية وداعميها في المنطقة، وتأييدها لحق مصر في حماية حدودها الغربية من الإرهاب، ودعوة المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته للتوصل إلى حل شامل يؤكد سلامة

الأراضي الليبية وأمنها واستعادة المؤسسات والقضاء على الإرهاب والميليشيات المتطرفة، ووضع حد للتدخلات الخارجية غير الشرعية التي تغذي الإرهاب في المنطقة.
كما جدد المجلس، إدانة المملكة وشجبها للعدوان التركي والإيراني على الأراضي العراقية، ووصفه بأنه تدخل مرفوض في شأن دولة عربية، وانتهاك سافر لأراضيها، وتهديد للأمن العربي والإقليمي، ومخالفة صريحة للمبادئ والمواثيق الدولية، مؤكدا وقوف المملكة إلى جانب جمهورية العراق الشقيقة فيما تتخذه من إجراءات لحفظ سيادتها وأمنها واستقرارها.
تجاوزات إيران
بين معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي أن المجلس عدّ قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مطالبة إيران بالتعاون الكامل والفوري مع الوكالة، بما في ذلك السماح للوكالة بالدخول للمواقع المحددة، بأنه يشكل خطوة مهمة وجادة في جهود التصدي لتجاوزات إيران وخروقاتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة ببرنامجها النووي، وضرورةَ في معالجة الخطر الذي تشكله سياساتها على الأمن والسلم الدوليين.
الأكثر تنافسية
تناول المجلس ما أحرزته المملكة من تقدم بين الدول الأكثر تنافسية في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020م، وحصولها على المرتبة (الرابعة والعشرين) متقدمة مرتبتين عن العام الماضي من بين (ثلاث وستين) دولة الأكثر تنافسية عالميا، وعلى المرتبة الثامنة من بين دول مجموعة العشرين متفوقة على اقتصادات متقدمة في العالم، رغم الظروف الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا؛ وما يجسده من دلالة على عمق الإصلاحات في بيئة الأعمال بالمملكة، والمبادرات الحكومية والبرامج التابعة لرؤية المملكة 2030 وإسهامات مشروعاتها في إكمال المنظومة الاقتصادية وتكاملها، ونتاج عمل تراكمي لأكثر من (خمسين) جهة حكومية بالشراكة مع القطاع الخاص.
واطلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
مكافحة الجريمة
أولاً: الموافقة على النموذج الاسترشادي لاتفاقية التعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومات الدول الأخرى، وتفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية – أو من ينيبه – بالتباحث مع السلطات المختصة بالدول الأخرى في شأن مشروع اتفاقية تعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومات الدول الأخرى التوقيع عليه في ضوء النموذج المشار إليه.
ثانياً: تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية – أو من ينيبه – بالتباحث مع الجانبين البنيني والهونغ كونغي في شأن مشروعي اتفاقيتين بتسليم المطلوبين بين حكومة المملكة العربية السعودية وكل من حكومة جمهورية بنين وحكومة هونغ كونغ المنطقة الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، والتوقيع عليهما، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثالثاً: الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة في المملكة العربية ووزارة الصحة في روسيا الاتحادية.
رابعاً: الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وقيام وزارة الخارجية بإعداد صك الانضمام الخاص بالبروتوكول المشار إليه، وإيداعه لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
خامساً: الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الحكومة الإلكترونية بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ووزارة الداخلية والسلامة في جمهورية كوريا، والموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ووزارة العلوم وتكنلوجيا المعلومات والاتصالات في جمهورية كوريا.
اتفاقيات ومذكرات تفاهم
سادساً: تفويض معالي وزير النقل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني – أو من ينيبه – بالتوقيع على مشروعات اتفاقيات بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومات كل من: المملكة المغربية، وجمهورية الدومينيكان، وجمهورية غانا في مجال خدمات النقل الجوي.
سابعاً: الموافقة على مذكرة تفاهم بين الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية ومكتب المراجعة في جمهورية إندونيسيا للتعاون في مجال العمل المحاسبي والرقابي والمهني.

ثامناً: الموافقة على تعديل الفقرة (أ) من المادة (الثانية) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 1) وتاريخ 15 / 1 / 1425هـ، المعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م / 131) وتاريخ 29 / 12 / 1438هـ، على النحو الوارد في القرار.

تاسعاً: تعيين أعضاء في مجلس إدارة المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة برئاسة معالي الدكتور عواد بن صالح العواد، وعضوية كل من: معالي الدكتور ماجد بن عبدالله المنيف، ومعالي الدكتور حسام بن عبدالوهاب زمان، ومعالي الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم، والأستاذة رانيا بنت محمود نشار.

عاشراً: الموافقة على جدول الفئات الوظيفية التي يجوز تمديد خدمات شاغليها بعد بلوغهم السن النظامية للتقاعد.

حادي عشر: يكون ممثلو وزارة الثقافة، ووزارة المالية، ووزارة السياحة، وصندوق الاستثمارات العامة، أعضاء في مجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، وتعيين إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم العمر، ورعد بن عصمت بن عبدالصمد السعدي، وعبدالعزيز بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز العريفي، وفارس بن صلاح بن إبراهيم الحجيلان، ومازن بن عبدالرزاق بن سليمان الرميح، أعضاء ممثلين عن القطاع الخاص في مجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.

ترقيات

ثاني عشر: الموافقة على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو الآتي:

- ترقية محمد بن هادي بن سعد الشمراني إلى وظيفة (وكيل الإمارة للشؤون الأمنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بإمارة منطقة جازان.
- ترقية عبدالله بن ناصر النشمي العتيبي إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية.
- ترقية محمد بن فوزان بن سويلم السويلم إلى وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون الرياضة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الرياضة.
- ترقية المهندس زهير بن عبدالرحمن بن إبراهيم سقاط إلى وظيفة (وكيل أمين) بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة العاصمة المقدسة.
- ترقية فهد بن سليمان بن حماد الشبيلي إلى وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.
- ترقية خالد بن عبدالرحمن بن علي المشاري إلى وظيفة (مستشار إيرادات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.
- ترقية سلمان بن مغرق بن دغيم السبيعي إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.
- ترقية يوسف بن عبدالله بن سليمان القبلان إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.
- ترقية حسن بن علي بن قاسم الفيفي إلى وظيفة (مدير عام القروض المحلية والإعانات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.
- ترقية وليد بن عبدالعزيز بن عبدالله العمير إلى وظيفة (مستشار اقتصادي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقريران سنويان لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية «سابقاً» والهيئة الملكية للجبيل وينبع، عن عامين ماليين سابقين، وقد اتخذ ما يلزم حيالها.

تطبيق التباعد والعزل الصحي.. والحج لمن أقل من 65 سنة وغير مصاب بأمراض مزمنة

وزيرا الحج والصحة: المملكة حريصة على سلامة الحجيج.. ولا استثناءات للدول

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 ذو القعدة 1441هـ - 24 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1828125

أكد معالي وزير الحج والعمرة الدكتور محمد بن صالح بنتن أن المملكة العربية السعودية تتشرف في كل عام بخدمة الملايين من ضيوف الرحمن وتعمل على تسهيل وتيسير كل السبل والإجراءات لعموم المسلمين من مختلف الجنسيات لتمكينهم من أداء مناسك الحج والعمرة وتقديم أفضل الخِدْمات لهم تنظيميًا وصحيًا وأمنيًا بمتابعة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - لمسيرة الحج ومسيرة ضيوف الرحمن أثناء وجودهم في المشاعر. وقال معاليه خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع معالي وزير الصحة د. توفيق بن عبدالعزيز الربيعة، الذي عقد أمس عبر تقنية الاتصال المرئي: تشرفت المملكة العربية السعودية باستضافة أكثر من 150 مليون حاج ومعتمر خلال العشر سنوات الماضية، وجميعنا يدرك ما يشهده العالم من تفشٍّ لفيروس كورونا المستجد كوفيد 19 بأكثر من 180 دولة حول العالم، وقد أوضحت وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية أن أخطار هذه الجائحة لاتزال مستمرة نظراً لعدم توفر اللقاح والعلاج للمصابين بالفيروس حتى الآن. وأضاف أنه في ظل استمرار هذه الجائحة وارتفاع معدلات الإصابات عالمياً وسهولة تفشي العدوى ولصعوبة التنقل بين دول العالم للوصول إلى المملكة العربية السعودية وللحفاظ على الأمن الصحي العالمي فقد تقرر إقامة حج هذا العام 1441هـ لأعداد محدودة جداً لأداء مناسك الحج من مختلف الجنسيات الموجودين والمقيمين في المملكة العربية السعودية، وتمكينهم من أداء الركن الخامس من أركان الإسلام بشكل آمن صحيًا وبما يحقق التباعد الاجتماعي اللازم لضمان سلامة الإنسان وحمايته.

سلامة البشرية

وأوضح معاليه أنه من منطلق حرص المملكة على سلامة النفس البشرية من هذه الجائحة التي تعد أحد المهددات والتحديات لتنظيم حج هذا العام وحفظ النفس البشرية هو العامل الأول الذي على ضوئه تم العمل على إعداد خطط تنفيذية استثنائية لتنظيم موسم الحج مراعيًا المتطلبات الطبية بدءًا من العزل الصحي للحجاج قبل أدائهم مناسك الحج وبعده، وتوفير البيئة الصحية، والحيز المطلوب للتباعد الآمن لأماكن سكن الحجاج وأماكن وجودهم في المشاعر المقدسة، وإعداد خطط التفويج للمسجد الحرام، وجميع مراحل المناسك بما يضمن الالتزام بالمعايير التي حددتها وزارة الصحة، إضافة إلى تطبيق أعلى المعايير العالمية الخاصة بالتغذية. وأشار إلى اعتماد على الأدوات والحلول التقنية لدعم تطبيق الإجراءات الاحترازية بشكل مقنن ومتقن بإذن الله، وسيعمل على تنفيذ هذه الخطط كوادر بشرية مؤهلة ومدربة من الجهات الحكومية المشاركة كافة وفي مقدمتها وزارة الداخلية ووزارة الصحة. وأكد معالي وزير الحج والعمرة أن حكومة خادم الحرمين الشريفين تتشرف بخدمة ملايين الحجاج والمعتمرين، مبينًا أن قرار إقامة حج هذا العام بأعداد محدودة يأتي من حرص المملكة الدائم على قاصدي الحرمين الشريفين، سائلًا الله أن يحمي دول العالم من هذه الجائحة، وأن يحفظ الإنسانية من كل مكروه.

واجب شرعي وإنساني

من جانبه، أكد معالي وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة أن الله وهب هذه البلاد نعمة وجود الحرمين الشريفين، وما تحمله حكومة خادم الحرمين الشريفين من أمانة للمحافظة على أمن وسلامة قاصدي بيت الله الحرام جعل قرار حج هذا العام بأعداد محدودة أمرًا لا بد منه انطلاقاً من الواجب الشرعي والإنساني، مبينًا أن الجميع يعلم أن فيروس كورونا الذي ابتليت

به البشرية في جميع أنحاء العالم ما زال يسجل أرقامًا مرتفعة في العديد من دول العالم، حيث وصل مجموع الأشخاص المسجل إصابتهم بهذا الفيروس إلى ما يقارب 8 ملايين شخص في أكثر من 188 دولة.
وأوضح معاليه أنه بالرغم من الجهود الدولية المتسارعة لإيجاد لقاح أو علاج ما زالت من دون نتيجة حتى الآن، والدراسات التي وصلت إلى مراحل متقدمة للقاح تحتاج إلى عدة أشهر لحين إنتاج هذا اللقاح وتوزيعه على العالم، فيما لا زال يصنف "جائحة عالمية"، وبسبب ذلك قامت كثير من الدول بتشديد الاحترازات الصحية، وبناء على ذلك وحرصًا من المملكة العربية السعودية على سلامة المسلمين حول العالم، وبناءً على الخبرات المتراكمة التي علمتنا أن أكبر تحدٍّ هو مواجهة مرض معدٍ يشوبه الغموض، وليس له علاج أو لقاح، فقد قرر اتخاذ هذا القرار.
خطة صحية
وبين معاليه أن المملكة وضعت خطة صحية وإجراءات مشددة لمتابعة حجاج هذا العام تبدأ من قبل وصولهم إلى المشاعر المقدسة، حيث ستؤخذ الفحوص لهم للتأكد من عدم إصابتهم بالفيروس، وهذا يشمل جميع القائمين على خدمتهم من الممارسين الصحيين ورجال الأمن والعاملين في المشاعر، إضافة إلى ذلك سيكون الحجاج أقل من 65 سنة وغير مصابين بأمراض مزمنة، كما سيتم إخضاع جميع الحجاج للحجر المنزلي بعد انتهاء الحج.
وأشار وزير الصحة إلى تجهيز طواقم طبية ترافق الحجاج في جميع مناسكهم، وسيارات إسعاف بطواقم إسعافية، كما تم تخصيص مستشفى بكامل أقسامه تحسبًا لأي طارئ، إضافة إلى مركز صحي في مشعر عرفات.
وجدد معاليه التأكيد على أن المملكة التي وضعت صحة الإنسان أولًا وعملت على ذلك ستواصل جهودها المبنية - منذ سنوات طويلة - على المحافظة على الأمن الصحي العالمي.
جنسيات مختلفة
وأكد معالي وزير الحج والعمرة في معرض رده على أسئلة الصحفيين "عن بعد" أن المملكة العربية السعودية تولي اهتماماً بحجاج بيت الله الحرام، وأن قرار إقامة حج هذا العام بأعداد محدودة لمختلف الجنسيات من الموجودين داخل المملكة، جاء نظراً لما يشهده العالم من تفشي فيروس كورونا.
وقال معاليه :"الحج وهو الركن الخامس من أركان الإسلام وقد شرّف الله المملكة بالقيام على خدمة ضيوف الرحمن والعناية بهم، وعمارة الحرمين الشريفين، وتهيئة المشاعر المقدسة بغية تمكين المسلمين من مختلف أنحاء العام من أداء هذه الشعيرة."
وبين الوزير محمد بنتن أن وزارة الحج والعمرة عملت مع وزارة الصحة على تحديد الإجراءات الاحترازية والوقائية والضوابط المطلوب اتباعها لتنظيم حج آمن، وجرى العمل على وضع الخطط التنفيذية من خلال لجنة الحج العليا التي استوفت مختلف المتطلبات بما يسمح أداء فريضة الحج بأمان وسلامة.
مقتضيات الوضع الحالي
من جانبه، أوضح معالي وزير الصحة أن الإجراءات الصحية التي اتبعت لضمان سلامة موسم الحج هذا العام تعود إلى مقتضيات الوضع الصحي على مستوى العالم، كذلك الخبرات المتراكمة لقطاعات الدولة صحياً وأمنياً وتنظيمياً مع الحشود خلال المواسم المتتالية، مشيراً إلى أن وزارة الصحة بفضل تجاربها مع جموع الحجيج حققت نجاحات في حماية الحجاج من الأوبئة والأمراض.
وقال الدكتور الربيعة: "في هذا العام نحن أمام تحدٍّ جديد، لذا اتبعنا مجموعة من الإجراءات الصحية المهمة، أولها فحص جميع الحجاج لضمان سلامتهم قبل بداية الحج مباشرة، وكذلك فحص العاملين الذين سيشرفون على صحتهم وأمنهم، كذلك خلال فترة الحج سيتابعون صحياً بشكل يومي، وستطبق جميع إجراءات التباعد الاجتماعي، والاحترازات التي تضمن سلامتهم وسلامة جميع العاملين، كما ستكون المنشآت الصحية المجهزة في خدمتهم على مدار الساعة، وبعد انتهاء الحج مباشرة سوف يحجر على جميع الحجاج حجرًا منزليًا لضمان سلامتهم وعدم انتشار أي وباء - لا قدر الله.-
تفاصيل دقيقة
وفيما يتعلق بالخطط والإجراءات التي تطبقها وزارة الحج والعمرة مع الجهات الصحية في المملكة لضمان سلامة ضيوف الرحمن، بين معالي وزير الحج والعمرة أن الخطط التنفيذية الاستثنائية لحج هذا العام شارك على تنفيذها الجهات الحكومية المعنية بتفاصيل دقيقة لما قبل وصول الحجاج للتأكد من الاشتراطات التي حددتها وزارة الصحة، وعند وصولهم، وأخرى خاصة بمراحل التفويج سواء في المسجد الحرام أو في المشاعر المقدسة خلال مراحل أداء النسك مع الالتزام الكامل بالاشتراطات والضوابط الصحية التي حددتها وزارة الصحة، وهي خطة تنفيذية دقيقة، واصفاً إياها بـ"برنامج مخصص لكل حاج سيؤدي فريضة الحج هذا العام."
استثناء الحجاج

وعن إمكانية منح بعض الاستثناءات لحجاج بعض الدول، قال معالي وزير الحج والعمرة :"لن يكون هناك حجاج من خارج المملكة."
وقال: "نعرف أخطار فيروس كورونا، ومعظم دول العالم مغلقة الآن، وحتى فترة الحج، وسيتاح الحج وَفْق ما حددته وزارة الصحة من معايير لضمان سلامة الحج والحجاج."
وتوقع معاليه أن تكون أعداد الحجاج وفق ما تقرر قليلة ومحددة جداً لضمان سلامة ضيوف الرحمن، وأن المحدد لذلك هو الشروط الصحية والإجراءات الواجب اتباعها، مشيراً إلى أن تحديد العدد سيكون على ضوء التعاون المستمر مع البعثات الدبلوماسية في المملكة ومكاتب شؤون الحجاج لمعرفة أعداد الإخوة المقيمين في المملكة ممن تنطبق عليهم الشروط المحددة من وزارة الصحة.
بدوره أكد معالي وزير الصحة أنه جرى تطوير ضوابط للحج لتطبيقها بمشيئة الله هذا الموسم لضمان سلامة الحجاج.

»توكلنا وتباعد" شرط لدخول مباني ٭الصحة«

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 03 ذو القعدة 1441هـ - 24 يونيو 2020م
https://www.al-madina.com/article/690644

المدينة - جدة
أصدرت وزارة الصحة تعميمًا لمنسوبيها، تضمن أن يكون تفعيل تطبيق تباعد وتطبيق توكلنا من ضمن الاشتراطات الاحترازية الإلزامية لدخول مباني الوزارة، وذلك اعتبارًا من يوم أمس.
وقالت الوزارة، في تعميم نشرته عبر حسابها الرسمي في «تويتر»: «الزملاء والزميلات الأعزاء.. حرصا على سلامتكم فقد تقرر اعتبار من يوم أمس أن يكون الدخول إلى جميع مباني الوزارة في جميع الأوقات مرتبطا بتفعيل تطبيق توكلنا وتطبيق تباعد. «
وأوضحت وزارة الصحة، أن ذلك سيكون من ضمن الاشتراطات الاحترازية الإلزامية لدخول مبنى الوزارة لكي نضمن للجميع بيئة عمل صحية بإذن الله.

المعلمي: المملكة تؤكد أهمية حماية المدنيين والأطفال في النزاعات المسلحة

خلال مشاركته في النقاش المفتوح لمجلس الأمن الدولي حول ذلك

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 03 ذو القعدة 1441هـ - 24 يونيو 2020م
https://sabq.org/DR967n

وكالة الأنباء السعودية (واس - (واشنطن
سلّم المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المعلمي، مساء أمس، إحاطة المملكة العربية السعودية حول الأطفال والنزاع المسلح لمجلس الأمن الدولي في جلسته المنعقدة عبر الاتصال المرئي تحت بند "الأطفال والنزاع المسلح."
وهنأ المندوب الدائم للمملكة، في إحاطته، مندوب فرنسا لدى الأمم المتحدة رئيس مجلس الأمن الدولي لشهر يونيو.
وأوضح السفير المعلمي، أن مسألة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة تكتسب أهمية كبيرة يمكن أن تسهم في كسر حلقة استمرار هذه النزاعات على المدى البعيد؛ مشيرًا إلى أن أهمية ذلك تكمن في الدور الكبير الذي يقع على عاتق أطفال اليوم في بناء أوطانهم ومجتمعاتهم وتحقيق الاستقرار والرخاء مستقبلًا؛ حيث يمكن من خلال تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة -باعتباره أداة من أدوات بناء السلام- معالجة الآثار السلبية على الأطفال جراء هذه النزاعات، وبالتالي المساهمة في تحويل واقع المجتمعات المتأثرة بذلك إلى مستقبل أكثر استقرارًا.
وأكد أن المملكة العربية السعودية تؤمن بأن مسألة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة على مستوى العالم تعد مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الأطراف في المجتمع الدولي، وتستدعي مواجهة جماعية وجهودًا متسقة لمعالجة تداعياتها والتصدي لأسبابها.
وأشار، إلى أن هذه الجهود ينبغي أن تتبلور من خلال اتخاذ عدد من الخطوات المهمة ومنها "اتخاذ تدابير صارمة وفعالة تجاه المليشيات المسلحة التي تستخدم الأطفال دروعًا بشرية وتجندهم وتجبرهم على الانخراط في النزاعات المسلحة، وكذلك الدول التي تقف وراء هذه المليشيات وتدعمهم بالمال والسلاح، وتغذيهم بالأفكار المتطرفة لنشر أيديولوجياتها الهدامة؛ نظرًا لما تنتجه هذه الممارسات من غرس نزعة التطرف العنيف في كثير من أولئك الأطفال الأبرياء؛ وبالتالي المجتمعات التي ينتمون إليها."
وأبان أنه من ضِمن هذه الخطوات "إدانة الاحتلال للدول وممارساته الوحشية تجاه المدنيين والأطفال، واستمرار انتهاك حقوقهم وسلب حريتهم من أجل فرض أمر واقع مأساوي على أولئك الأطفال ومجتمعاتهم، مع أهمية محاسبة المحتل وإرغامه على وقف انتهاكاته والالتزام بالمرجعيات الدولية ذات الصلة"؛ موضحًا أنه في هذا الشأن تمثل ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي أبشع الأمثلة على ذلك؛ فأعماله الوحشية تجاه أطفال فلسطين العزل من قتل وتشريد وسجن وتعذيب، تتطلب وقفة قوية وصارمة من المجتمع الدولي ومجلس الأمن.
ولفت السفير المعلمي النظر إلى أن من ضمن هذه الخطوات "استثمار الجهود في مساعدة الأطفال الذين يجابهون النبذ الاجتماعي جراء هذه الممارسات عن طريق تقديم الدعم اللازم لهم في المجال الصحي والنفسي والاجتماعي من خلال برامج إعادة التأهيل والدمج، وكفالة حصولهم على التعليم السليم، وضمان استمراره أثناء النزاعات"؛ مشيرًا إلى أن التعليم يوفر بدائل جيدة للضحايا ويمكن الأطفال والشباب من اكتساب المهارات وتحقيق الأمن الاقتصادي اللازم لكسر دائرة العنف، بل ويعالج أيضًا أحد الأسباب الأساسية للنزاعات من خلال غرس وتعزيز قيم السلام وثقافة التسامح في قلوب الأطفال وعقولهم.

وقال: تؤكد المملكة العربية السعودية على الأهمية القصوى لحماية المدنيين والأطفال خاصة في النزاعات المسلحة، ومن هذا المنطلق قامت المملكة العربية السعودية بالانضمام للعديد من الأطر الدولية التي تعزز ذلك، ومن الأمثلة على هذه الأطر الانضمام للبرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الإنسان بشأن انخراط الأطفال في النزاع المسلح، واتفاقية جنيف، وعددًا من بروتوكولاتها، إلى جانب عضوية المملكة في اللجنة التوجيهية للتحالف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال المجندين، وعضويتها في مجموعة أصدقاء إعادة دمج الأطفال المجندين.

وجدد السفير المعلمي التأكيد على التزام المملكة بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وعزمها وتصميمها على اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة؛ مؤكدًا ترحيب المملكة بحذف اسم تحالف دعم الشرعية في اليمن من القائمة المتعلقة بالأطراف التي وضعت تدابير تهدف لتحسين حماية الأطفال من مرفق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالأطفال والنزاع المسلح للعام 2020م.

وأضاف: أن هذه الخطوة تعكس مدى قدرة دول التحالف على تقديم نموذج يقتدى به في حماية الأطفال خلال النزاعات المسلحة، كما تعد دليلًا على التزام التحالف بحماية الأطفال وجدوى التدابير المهمة والمستمرة التي يتخذها لتعزيز حمايتهم في النزاع القائم في اليمن وفقًا للمرجعيات الدولية.

وأشار إلى أن أبرز هذه التدابير، "إنشاء وحدة حماية الأطفال التي تُعنى بتطوير الآليات التي من شأنها تعزيز حماية الأطفال في النزاع المسلح وتلبية الالتزامات بحسب ما ينص عليه القانون الدولي، ورعاية مَن يتم العثور عليه من الأطفال المجندين من قِبَل المليشيات الحوثية وتقديم الدعم الصحي والنفسي لهم قبل تسليمهم إلى الحكومة اليمنية من أجل إعادة دمجهم في المجتمع، ودعم جهود الحكومة اليمنية في برامج إعادة التأهيل داخل اليمن قبل تسليم الأطفال المعنيين لذويهم، والانخراط المستمر والبناء مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال، والنزاع المسلح الذي أثمر عن توقيع مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة في هذا المجال وتطوير خطة العمل الخاصة بها، وتبني تدابير وقائية إضافية لحماية الأطفال في النزاع المسلح الدائر في اليمن."

وأكد السفير عبدالله المعلمي، في هذا الصدد على دعم تحالف دعم الشرعية في اليمن لولاية ممثلة الأمين العام للأطفال والنزاع المسلح فرجينيا غامبا، مبديًا تطلع استمرار التعاون البنّاء بينها وبين التحالف من أجل تطوير آليات حماية الأطفال في النزاع المسلح في اليمن، مع تشديده على أهمية أن يتم تزويد التحالف بالمعلومات كافة المتعلقة بالادعاءات التي نُسِبت له في التقرير من أجل إجراء التحقيقات ذات الصلة، وموضحًا أن المملكة تثمن الدور الكبير والمهم للأمين العام للأمم المتحدة لإنهاء وحل النزاعات المسلحة وجهوده في تعزيز حماية الأطفال وقت النزاعات.

وقال: إن استجابة تحالف دعم الشرعية في اليمن لدعوة الأمين العام الأخيرة لوقف إطلاق النار في اليمن وتأييد المملكة العربية السعودية لدعوته لوقف إطلاق النار العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا ودعم جهود مبعوثه الخاص في اليمن من أجل الدفع بالعملية السياسية؛ يؤكد مدى الإيمان الراسخ بأهمية الوصول إلى حل سياسي شامل للنزاع في اليمن وفقًا للمرجعيات الثلاث وهي: المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار رقم 2216، هذا النزاع الذي تسببت به المليشيا الحوثية المدعومة من إيران غير آبهة بما نتج عنه انقلابهم على الشرعية والشعب اليمني من استنزاف لموارد اليمن وإغراق شعبه في الفوضى والجوع والمرض، واستغلال أطفاله في هذا النزاع من أجل مكاسبها السلطوية.

وفي ختام إحاطته، شدد السفير المعلمي على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي ومجلس الأمن إجراءات وتدابير صارمة؛ دعمًا لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص تجاه هذه المليشيا الانقلابية التي ترفض السلام، وإرغامها على قبول الحل السياسي المنشود لتجنب زيادة معاناة الشعب اليمني والأطفال خاصة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

ما عدد وظائف التوطين اللازمة بالقطاع الخاص حتى 2022؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 03 ذو القعدة 1441هـ - 24 يونيو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/06/24/article_1858476.html

عبد الحميد العمري

أظهرت تقديرات سابقة لوزارة الموارد البشرية، وزارة العمل سابقا خلال 2017، أن إجمالي أعداد الباحثين عن عمل سيصل بحلول نهاية 2020 إلى أعلى من 1.8 مليون باحث عن عمل "745.1 ألف متعطل ومتعطلة، 1.1 مليون داخل جديد للسوق حتى 2020"، ما يؤكد الأهمية القصوى لإنجاح جميع المبادرات وبرامج التوطين، الهادفة إلى رفع أعداد الوظائف للموارد البشرية الوطنية، وأن عدم التحقق الكافي لتلك البرامج، أو تأخر القطاع الخاص عن الوفاء بالمتطلبات اللازمة لامتصاص تلك الأعداد من الموارد البشرية الوطنية، سيؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 23.2 في المائة بنهاية الفترة "12.8 في المائة معدل بطالة للذكور، 49.8 في المائة معدل البطالة للإناث."

وبالنظر إلى ما جرى على أرض الواقع خلال الفترة أعلاه حتى نهاية الربع الأول من 2020 "يتبقى من الفترة المحددة تسعة أشهر"، فقد أظهرت البيانات الرسمية انخفاض أعداد العمالة الوطنية من 1.78 مليون عامل إلى 1.71 مليون عامل، أي بصافي انخفاض أعلى 62.3 ألف عامل، ونسبة انخفاض بلغت 3.5 في المائة، وأظهرت أيضا انخفاض أعداد العمالة الوافدة خلال الفترة نفسها من 7.9 مليون عامل وافد إلى 6.67 مليون عامل وافد، أي بصافي انخفاض بلغ 1.24 مليون عامل وافد، ونسبة انخفاض بلغت 15.6 في المائة. هل النتائج التي تحققت على أرض الواقع تعني أن أعداد المتعطلين زادت؟ قياسا على انخفاض أعداد العمالة الوطنية في القطاع الخاص خلال الفترة نفسها التي تم تقدير تطوراتها من قبل الوزارة آنذاك، وما الأسباب التي أدت إلى عدم تحقق مستهدفات برامج التوطين طوال الفترة 2017 - 2020؟ تأتي أهمية البحث عاجلا في أسباب ما تقدم من نتائج غير مرضية على أرض الواقع، للتحصن بما سنصل إليه من أسباب وتحويله إلى محفزات قوية للطلب الراهن والمتوقع من قبل الموارد البشرية الوطنية على فرص العمل في القطاع الخاص، التي تشير التقديرات المتحفظة إلى ارتفاع الباحثين والباحثات عن عمل إلى نحو 1.9 مليون باحث وباحثة بحلول نهاية 2022، يتوزعون على 776.1 ألف باحث من الذكور، ونحو 1.1 مليون باحثة من الإناث، وهو العدد الكبير الذي يتجاوز إجمالي عدد العمالة الوطنية الراهن في القطاع الخاص "1.7 مليون عامل بنهاية الربع الأول 2020."

ما الخيارات المتاحة أمامنا جميعا لامتصاص هذا العدد الكبير من طالبي العمل من المواطنين والمواطنات الباحثين عن عمل، خاصة أن فرص القطاع الخاص بالنمو والقدرة على توليد وظائف جديدة خلال الفترة الراهنة ومستقبلا، وتحت الضغوط الاقتصادية الناتجة عن انتشار الجائحة العالمية فيروس كورونا كوفيد - 19، قد تأتي محدودة جدا بما يراوح بين 5 و10 في المائة في أفضل الحالات، ما يعني ضرورة التأكيد على أهمية اللجوء إلى سياسة إحلال الوظائف بمواطنين ومواطنات، وهو الخيار الأهم خلال الفترة الراهنة ومستقبلا قياسا على التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد والقطاع الخاص.

لكن ما الإحلال المنشود هنا؟ وما الوظائف التي يمكن إحلالها بموارد بشرية وطنية؟ وهل تعلمنا فعلا من تجربة عقد زمني مضى، أكدت عاما بعد عام أن الموارد البشرية الوطنية ذات التأهيل العلمي بشهادات الثانوية والدبلوم والجامعة والأعلى منها، الذين يشكلون أعلى من 91 في المائة من الباحثين عن عمل، لم ولن يقبلوا على مئات الآلاف من الوظائف الأدنى دخلا وتأهيلا التي هجرتها العمالة الوافدة؟ في الوقت ذاته الذي بقيت خلاله الوظائف الأكثر جاذبية وطلبا، والأفضل أجورا وملاءمة للباحثين عن عمل من المواطنين والمواطنات، مسيطرا عليها من قبل العمالة الوافدة.

إننا أمام واقع لسوق العمل في القطاع الخاص، أصبح واضح المعالم كل الوضوح للجميع، ولم يعد مجال للتغاضي عنه أو الهروب من مواجهته بشجاعة وجرأة وحزم، سبق الحديث عنه بأرقام تفصيلية طوال أعوام مضت، كان أحدثها ما تم التطرق إليه في المقالات الأخيرة، يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أو التردد أهمية اتخاذ مبادرات قوية تأخذ التحديات المقبلة

على محمل أعلى بكثير من الجدية، والنظر ببصيرة واسعة إلى ما تحمله تقديرات وصول أعداد الباحثين عن عمل من المواطنين والمواطنات إلى 1.9 مليون باحث وباحثة بحلول 2022، وأن خط البداية لتصحيح تشوهات سوق العمل المحلية في القطاع الخاص، يبدأ فعليا وجديا من توطين الوظائف العليا "القيادية والتنفيذية"، يليه الوظائف المتوسطة في منشآت القطاع الخاص، التي تناهز مجتمعة نحو 1.0 مليون وظيفة شاغرة بعمالة وافدة، وأن يتمكن القطاع الخاص من إيجاد وظائف جديدة تناهز 189 ألف وظيفة جديدة، ما يعني بدوره إمكانية تلبية ما نسبته 63 في المائة من إجمالي طلبات الباحثين عن عمل، وهو أمر إن تحقق سيعد خطوة جيدة جدا قياسا على الأوضاع غير المواتية التي يمر بها الاقتصاد العالمي عموما، والاقتصاد الوطني والقطاع الخاص محليا.

الأرقام السابقة أعلاه تعني إن تم إنجازها، أننا لا نزال في مواجهة تحدي نحو 700 ألف باحث وباحثة عن عمل، وهو العدد الذي سيشكل تقريبا إجمالي المتعطلين في نهاية الفترة، ويقدر ألا تتجاوز نسبتهم كمعدل بطالة 6 - 7 في المائة كمعدل بطالة للسعوديين، ويمكن - بمشيئة الله - مع تراجع حدة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وعودة النمو إلى الاقتصادات واقتصادنا الوطني من بداية 2023، وتوافر الحلول الممكنة من إيجاد وظائف ملائمة للمتعطلين والباحثين الجدد حينئذ، والاعتماد بدرجة أكبر على نمو الوظائف الجديدة أكثر من الإحلال، وهو الأمر الذي سيكون أخف ثقلا ووزنا بغض النظر عن بقية تقديرات نمو الاقتصاد العالمي وتطوراته المحتملة، مقارنة بما لو تأخرنا من اليوم عن تنفيذ ما سبق ذكره أعلاه، من ضرورة إقرار برامج توطين جادة وصارمة.

الرياض
www.Alriyadh.com

حكمة القرار

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 ذو القعدة 1441هـ - 24 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1828175

كلمة الرياض

القرار الذي اتخذته المملكة باقتصار موسم الحج على حجاج الداخل، وبأعداد محددة قرار حكيم يلائم المرحلة التي نعيشها، في ظل جائحة كورونا التي ضربت أرجاء العالم ومازالت، فكلنا يعرف أن موسم الحج الركن الخامس من أركان الإسلام التي على المرء أن يؤديه مرة في حياته لمن استطاع إليه سبيلاً، وفي الظروف الحالية من غير الممكن أن يعقد الموسم كما السابق حتى مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات الوقائية والتي من أهمها التباعد الاجتماعي التي لا يمكن بأي حال من الأحوال الالتزام بها مع وجود أعداد كبيرة من ضيوف الرحمن، الذين يؤدون مناسكهم في ذات الوقت وفي الأماكن نفسها.

إقامة موسم الحج كما تم الإعلان عنه مقتصر على حجاج الداخل من جميع الجنسيات، وبأعداد محدودة هو الحل الأفضل، ويجمع بين أداء الشعيرة مع الحد من التجمعات الكبيرة التي من الممكن جداً أن ينتقل الفيروس بينها، وتلك مشكلة كبيرة لا أحد يود وقوعها، ولكن مع الإجراءات التي وضعت قبل أداء الشعيرة وبعد الفراغ منها فإن ذلك بحول الله، وقوته سيحول دون تفشي الفيروس في أوساط حجاج بيت الله الحرام في هذا الموسم، فالجهات المشاركة في هذا الموسم خصوصاً الطبية منها ستكون على أهبة الاستعداد لمواجهة أي عارض لا قدر الله لمواجهته والسيطرة عليه خصوصاً أن للمملكة تجربة تراكمية ثرية في إدارة الحشود اكتسبتها من أعوام مضت في موسم الحج، وفي مواسم العمرة والزيارة فهي بالتالي لها كامل القدرة على التعامل مع الحشود في موسم حج هذا العام بإذن الله.

قرار المملكة لقي ترحيباً واسعاً من الدول الإسلامية التي تعرف إمكانات المملكة، وحرصها الدائم على توفير كافة سبل الراحة والأمان لضيوف الرحمن، مقدرة هذا الإجراء الاحترازي الذي إنما اتخذ من أجل صالح الراغبين في أداء شعيرة الحج، فهو أجراء سليم إنما أريد منه مصلحة المسلمين، التي هي أولوية أكد عليها الشرع لحفظ النفس البشرية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 شوال - 17 يونيو 2020م

http://www.alriyadh.com/1826890

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 03 ذو القعدة 1441هـ - 24 يونيو 2020م

https://www.aleqt.com/2020/06/17/article_1852776.html